**تقديم السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**بمناسبة عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014**

**الرباط، 04 أكتوبر 2017**

**من الفقر النقدي إلى الفقر متعدد الأبعاد :**

**المنهجية المتبعة ونتائج المندوبية السامية للتخطيط**

منذ مطلع القرن، وبالذات في إطار استغلال نتائج البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر لسنة 2001، ما فتئنا نبذل الجهود لقياس وتحليل ظاهرة الفقر ببلادنا. وقد قمنا بذلك خلال فترة طويلة، مستلهمين المقاربة المعتمدة من طرف البنك الدولي، بتوجيه أعمالنا في قياس وتحليل ظاهرة الفقر بالمغرب وخريطة انتشاره باعتماد نفقات الأسر كبديل للدخل الذي تصعب الإحاطة به من خلال البحوث الميدانية، وذلك باعتبار عتبه نقدية معينة لنفقات أسرة ما حدا فاصلا تكون دونه هذه الأسرة فقيرة.

وفي إطار ما عرفه على الصعيد الدولي التطور النظري لمقاربات الفقر، وخاصة بمفعول العمل الدؤوب الذي قامت به مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية التابعة لجامعة أكسفورد ومديرتها السيدة سابينا ألكير، فقد أصبحت مقاربة الفقر متعدد الأبعاد تفرض نفسها كبديل للمقاربة النقدية فيما اعتمادها منذ سنة 2010 من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وإدراج المؤشر المرتبط بها ضمن تقريره السنوي حول التنمية البشرية كبعد ذي دلالات معتبرة لما تبدله الدول من جهد في هذا الميدان.

وقد يكون من الاحتشام المزيف في هذا الصدد، أن نغفل الإشارة هنا، إلى أن المندوبية السامية للتخطيط، استطاعت من خلال مجهود أطرها وعلى الخصوص منهم العاملين في مرصد ظروف معيشة السكان، وكذا بفضل تعاونها مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، أن تشارك بفعالية في هذا التطور. ولقد أصبحت اليوم شريكا نشيطا لهذه المبادرة الأوكسفوردية وعضوا في شبكة الأنداد الدولية متعددة الأبعاد للفقر(Multidimentional Poverty Peer Network)، الصفة التي جعلتها تنظم بشراكة مع السيدة سابينا ألكير الدورة العاشرة للمدرسة الصيفية الدولية حول الفقر متعدد الأبعاد خلال شهر يوليو 2017 على هامش المؤتمر الدولي للإحصاء ومطالبته بالمساهمة في تكوين أطر إفريقية في هذا المجال.

**تذكير بمقاربة الفقر متعدد الأبعاد**

تؤاخذ هذه المقاربة على مقياس الدخل محدوديته لقياس مستوى فقر الأسر مستبدلة إياه بمجموعة من الأبعاد تحيل في مجملها على ظروف المعيشة في شموليتها. وبهذا، فمستوى الفقر في هذه المقاربة يتحدد بمدى تحقيق هذه الأبعاد للحاجيات السوسيو ثقافية الأساسية للأسرة. وفي حالة ما دون ذلك، تعتبر الأسرة في وضعية حرمان يقاس على أساسه مستوى الفقر المتعدد الأبعاد.

ومن المشروع أن يطرح سؤالان في هذا الصدد : **أية أبعاد يتم اعتمادها ؟**

بالنسبة لنا فضلنا تلك التي رجحت الأسر نفسها عدم استجابتها لحاجياتها مصدرا للحرمان بالنسبة إليها. كما عبرت عنه خلال البحث الوطني حول الرفاه الذي قمنا به خلال 2012. وتغطي إجمالا هذه الأبعاد مختلف المواضيع المتعلقة بظروف المعيشة والتعليم والصحة.

 وقد يصاحب هذا التساؤل تساؤل آخر حول **مدى الوزن الذي سيخصص في هذه المقاربة لكل بعد من الأبعاد المعتمدة في قياس مستوى الفقر**. ويجب التنويه هنا أن الاتجاه العام في هذا الميدان يحبذ أن يكون الترجيح متساويا من حيث الوزن بين الأبعاد الثلاثة المذكورة وبين مكونات كل منها.

وعلى هذا الأساس، تعتبر الأسرة في وضعية حرمان بالنسبة لأي بعد من ظروف حياتها لا يستجيب لحاجياتها وفي وضعية حرمان متعدد الأبعاد عندما لا يتم تلبية ما لا يقل عن 30 في المائة من المجموع التراكمي لحاجياتها، ومن تم تكون في وضعية فقر متعدد الأبعاد يقاس حسب مستويات الحرمان في شموليته.

**خريطة الفقر : آلية للقيادة الاستراتيجية مفيدة في خدمة أصحاب القرار السياسي**

إن اختيار أبعاد الحاجيات التي تعتبر أساسية، وترجيحها، وبالتالي مستوى الحرمان الذي سيقيس الفقر متعدد الأبعاد، يمكن مناقشتها وهي بالتأكيد قابلة للنقاش.

فيما تبقى المقاربة متعددة الأبعاد مفيدة على أكثر من صعيد. إذ تمكن من إعطاء مرجع موضوعي لقياسات الفوارق الاجتماعية والترابية على أساس تباين مستويات الاستجابة لحاجيات معيشة السكان حسب مختلف الفئات الاجتماعية والفضاءات المجالية.

كما تمكن من قياس الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الحرمان الذي تعاني منه الأسر من زاوية حاجياتها السوسيو-ثقافية، ومن تمة تبدو أهمية خريطة الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني والجهوي وكذا على مستوى جميع الوحدات الترابية الأساسية، حيث توفر صورة دقيقة ليس فقط لتوطين الجيوب الترابية للفقر و لكن أيضا للوزن النسبي للعوامل التي تساهم في انتشار هذه الظاهرة.

وفي الوقت الذي يتجه فيه المغرب نحو الجهوية المتقدمة، فإن خريطة الفقر ستوفر وبالذات للسطات الجهوية والإقليمية والجماعية إطارا عمليا للتوظيف الأمثل للموارد المتاحة وتحديد الأولويات حسب وزن الخصاص الاجتماعي الأكثر تأثيرا فيما تعانيه الساكنة الفقيرة من حرمان. وبهذا تكون خريطة الفقر ستصبح آلية إجرائية مفيدة للتوجيه الاستراتيجي للسياسات الهادفة لمحاربة الفقر ولتحسين ظروف معيشة السكان.

**بعض النتائج المستخلصة من خريطة الفقر متعدد الأبعاد**

ما فتأت جميع دراساتنا تؤكد الاتجاه التنازلي القوي للفقر بجميع أشكاله في بلدنا. وسيقدِم لكم عرض مفصل لتطوره في شكله متعدد الأبعاد، بين سنتي 2004 و2014، على المستويات الجهوية والإقليمية والجماعية. وستُبرز فكرة أكثرَ دقة وتفصيلا للتفاوتات الترابية والاجتماعية، وكذا محددات انتشارها وإعادة إنتاجها، توفرها قاعدة المعطيات الغنية المنبثقة من إحصائي 2004 و2014 ومن بحوث أخرى للمندوبية السامية للتخطيط. حيث يجب التذكير هنا أنه سبق أن نشرنا نتائج دراسات حول الفقر المتعدد الأبعاد لدى الأطفال في شهر مايو سنة 2017، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للطفولة.

وأود هنا ببساطة أن أذكر بما سبق أن صرحت به في مناسبات عديدة، فإذا كانت معدلات الفقر لا تعتبر إحصائيا ذات دلالة بالوسط الحضري، فإن الفقر لا يزال ظاهرة قروية بامتياز في شكله النقدي، إذ يشمل 2% في الوسط الحضري و9 % في الوسط القروي. ومع ذلك، لا يجب أن يحجب عنا عدم الدلالة الإحصائية ثقل الدلالة الإنسانية لهذه الظاهرة. ويتعلق الأمر بـ 330.000 شخص في الوسط الحضري و 1,3 مليون شخص في الوسط القروي الذين يعيشون في هذا الوضع. علاوة على ذلك، فإن مواطنينا، حتى أولئك الذين ليسوا في هذا الوضع بشكل موضوعي، يواصلون التأكيد على تواجدهم في هذا الوضع على مستوى واقعهم المعيشي. وهم يمثلون 45% على الصعيد الوطني.

فيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد، كما سنبين لكم في وقت لاحق، فهو يسجل معدل انتشار يصل إلى 8,2% على المستوى الوطني، ليصل بذلك عدد مواطنينا الذين يعانون من وطأته إلى 2,8 مليون نسمة، من بينهم، بمعدل 2%، 400 ألف بالوسط الحضري و2,4 مليون بالوسط القروي حيث معدل انتشار الفقر كما هو معلوم يرتفع إلى 17,7%. وتتأكد بذلك هذه الحقيقة التي ذكرت بها سابقا، وهي أن الفقر يصعب تحمله في جميع الحالات و جميع الأوساط ، لكنه يبقى بالمغرب ظاهرة قروية بامتياز.

أخيرا، ولكي أقتصر على مستوى مقاربة أكثر شمولية للفقر في بلادنا، أسجل، وكما تلاحظون، أن انتشار الفقر بنوعيه، متعدد الأبعاد والنقدي، يطال 11,7٪ من مواطنينا، ليرتفع بذلك عددهم إلى حوالي 4 ملايين نسمة.

من بين هؤلاء حوالي 480 ألف شخص يمكن اعتبارهم يعيشون في وضعية فقر حاد بجمعهم للفقر بنوعيه النقدي ومتعدد الأبعاد ويمثلون بذلك 1,4٪ من سكان المغرب.

 **أحمد الحليمي علمي**